الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.56

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
29 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/..

الرئيس: السيد أشيه . . . . . (أنتييغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تحسين وضع الأمم المتحدة المالي (تابع)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع).

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-37103 (A)

افتتحت الجلسة الساعة : ١٠/١٠

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تحسين وضع الأمم المتحدة المالي

(تابع) (A/60/427/Add.1)

١ - **السيد ساش** (المراقب المالي): وجه نظر اللجنة إلى الوثيقة A/60/427/Add.1 التي تتضمن تقرير الأمين العام حول الوضع المالي للأمم المتحدة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتضمنت الوثيقة نص البيان الذي قدمه المراقب المالي إلى اللجنة أثناء جلستها المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ (A/C.5/60/SR.53). وأضاف أنه يود، مع ذلك، الإشارة إلى تغييرين أجريا على النص. حيث أجري التغيير الأول على المبلغ الوارد في السطر الثاني من الفقرة ١٤ فأصبح ٢٣٣ مليون دولار بعد أن كان ٢٧٧ مليون دولار. أما التغيير الثاني فتمثل في إضافة سويسرا إلى قائمة الدول التي سددت كامل أنصبتها المقررة والمستحقة (الفقرة ٢٤).

٢ - **السيد دروفينيك** (النمسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا، والبُلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا وصربيا والجبل الأسود وبالإضافة إلى ذلك، أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وجمهورية ملدوفا، وقال إنه بالرغم من التحسن المعتدل الذي أظهره الوضع المالي للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، فإن انخفاض مستوى المدفوعات وازدياد مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ما زالتا تشكلان مصدر قلق.

٣ - وأضاف أنه يتعين بذل الجهود لضمان حصول المنظمة على الموارد الضرورية للوفاء بالتزاماتها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وقد شكل التأخر في دفع الاشتراكات المقررة أو عدم دفعها على مدى السنوات مصدر قلق كبير للاتحاد الأوربي، وأشار إلى أن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية عرّض السيولة المالية للمنظمة للخطر مما أدى إلى اضطرار المنظمة باستمرار إلى الاقتراض من اعتمادات عمليات حفظ السلام المغلقة وإلى تأخير تسديد دفعات البلدان المساهمة بقوات في حفظ السلام. ولهذا فإن الاتحاد الأوربي يدعو الدول الأعضاء كافة لبذل جهود جدية لتسديد اشتراكاتها في الوقت المحدد.

٤- وأضاف أنه سيقدم إلى اللجنة، خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة للجمعية العامة، تقرير مفصل حول الاستثمار في الأمم المتحدة وسيتضمن، في جملة أمور، تدابير محددة تشجّع على تسديد الاشتراكات في الوقت المحدد وتحسن من مستوى توفر المبالغ النقدية لعمليات حفظ السلام. وسوف يأخذ الاتحاد الأوربي بعين الاعتبار كافة الجهود الرامية إلى تحسين وضع المنظمة المالي.

٥ - **السيدة سوني** (كندا): تحدثت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فأعربت عن ارتياحها لأن وضع المنظمة المالي في عام ٢٠٠٥ كان أفضل عموما مما كان عليه في عام ٢٠٠٤، وقالت إن هذا التحسن العام يجب، مع ذلك، ألا يخفي حقيقة ارتفاع مستوى الاشتراكات غير المسددة. وإنه لمن المشجع أن نعرف أن عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها في الميزانية العادية بنهاية عام ٢٠٠٥ بلغ أعلى مستوى له خلال السنوات الخمس الماضية على الأقل. إلا أن ٥١ دولة عضوا اختارت عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، منها ثلاث دول يمثل مجموع أنصبتها ٨٥ في المائة من المبالغ غير المسددة.

٦ - وعلاوة على ذلك فإن الوضع بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لم يكن بهذه الجودة، حيث أن حجم المبالغ المتلقاة كان أقل والأنصبة غير المسددة أكثر بكثير مما كان في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٥. وقالت إن توفير السيولة اللازمة لتنفيذ البرامج المقررة كاملة وبكفاءة وفعالية يتوقف على دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة كاملة في حينها. ولهذا فإنه من المأمول فيه أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بالسرعة الممكنة.

٧ - وتابعت كلامها قائلة إن وضع ميزانية عمليات حفظ السلام غاية في السوء مع وصول المبالغ غير المسددة في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى قرابة ٣ بلايين دولار، مع عدم بلوغ عدد البلدان التي دفعت كامل اشتراكاتها سوى ٢٢ بلدا. وأضافت أن بعثات حفظ السلام قد ازدادت من حيث العدد والحجم وتعقد التركيب، ولا تستطيع هذه البعثات تنفيذ ولاياتها بشكل فعال دون حصولها على الموارد الكافية. وحثت السيدة سوني الدول الأعضاء الـ ١٦٩ التي لم تسدد بعد أنصبتها لعام ٢٠٠٥ أن تبادر بالتسديد الكامل وغير المشروط. وقالت إن التقاعس عن التسديد يعرض للخطر موظفي الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين العاملين في الميدان وكذلك حياة الناس الذين يحاول هؤلاء الموظفون مساعدتهم، كما يسهم ذلك في تأخير رد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات.

٨ - وأضافت أن الاحتفاظ بالمبالغ الخاصة بحسابات بعثات حفظ السلام المقفلة لسد العجز النقدي في حسابات أخرى لا يزال يلحق الضرر بالدول الأعضاء التي سددت كافة أنصبتها المقررة. ويمثل هذا الاحتفاظ حلا قصير الأجل يضطر الأمين العام للجوء إليه نظرا لعدم وفاء العديد من الدول الأعضاء بالتزاماتها، وإذا كانت الجمعية العامة ترغب في الإبقاء على القيود المفروضة على الاقتراض فيما بين الحسابات، فإن عليها توفير السيولة الكافية لكافة بعثات حفظ السلام والمحاكم الدولية بحيث تنتفي الحاجة لهذا النوع من الاقتراض.

٩ - واستطردت قائلة إنه لمن دواعي الارتياح ملاحظة انخفاض الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحاكم الدولية للعام الثاني على التوالي. على إنه مع أن عدد الدول التي لم تسدد المبالغ المستحقة عليها انخفض منذ العام الماضي، فلا يزال هناك ٩٨ دولة عضوا في هذا المركز.

١٠ - إن قائمة الشرف الخاصة بالبلدان التي سددت أنصبتها بالكامل لا تزال قصيرة إلى درجة مؤسفة. وتتطلع وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا إلى اليوم الذي تنتفي الحاجة لمثل هذه القائمة لوفاء كافة الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. على إنه، إلى أن يحين ذلك اليوم، تحث هذه الوفود كل دولة عضو للتطلع لإدراج اسمها في هذه القائمة.

١١ - **السيدة لوك** (جنوب إفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن اللجنة تناقش الوضع المالي للمنظمة في وقت حرج، وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أثناء الاجتماع الوزاري الخاص الذي انعقد في بوتراجايا، ماليزيا، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أشارت بقلق إلى أن الأمم المتحدة تمارس أعمالها مقيدة بسقف إنفاق يحد من قدرة الأمين العام على تنفيذ ولاياته.

١٢ - وقالت إن القلق مازال يساور المجموعة بشأن سياسة احتجاز الالتزامات المالية المستحقة للأمم المتحدة مما يربط بين تحرير هذه المبالغ وإجراء الإصلاحات في المنظمة. إن الاحتجاز المتعمد لهذه المبالغ المالية المعتمدة في ميزانية عام ٢٠٠٦ يوجد ثقلا سياسيا اصطناعيا يغير طبيعة المبدأ المعمول به القاضي بأن إدارة المنظمة يجب أن ترتكز على تساوي الدول الأعضاء في السيادة. وأعربت عن تخوف المجموعة تخوفا كبيرا من التبعات الخطيرة التي يلحقها سقف الإنفاق بسلامة وضع المنظمة المالي.

١٣ - وأضافت قائلة: لقد جرى فرض سقف الإنفاق على المنظمة خلال مفاوضات ميزانية عام ٢٠٠٥. وأوضحت مجموعة الـ ٧٧ والصين حينها أنها ترى أن هذا السقف سيُلغى تلقائيا عندما يطلب الأمين العام الحصول على المبالغ، وهذا ما قد جرى اعتماده. و لم تقر المجموعة بوجود أي صلة بين قرار المرة الواحدة غير المسبوق بالأخذ بسقف إنفاق والجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء لإصلاح المنظمة في عدة مجالات. وعلاوة على ذلك فقد جرى طمأنة المجموعة خلال المفاوضات بأن سقف الإنفاق هذا لا يقصد منه إلحاق الأذى بالمنظمة.

١٤ - وأضافت إن المجموعة أعادت التأكيد خلال الاجتماع الوزاري الخاص على أن محاولات استخدام حجم الاشتراكات المالية للضغط من أجل اعتماد اقتراحات معينة تفضي إلى نتائج عكسية كما أنها تشكل خرقا لالتزام الدول الأعضاء بتوفير الموارد للمنظمة. كما أن المجموعة أكدت من جديد على أن تفادي حدوث أزمة داخل المنظمة يتطلب جعل عملية إلغاء سقف الإنفاق تلقائية.

١٥ - وأضافت قائلة إن المجموعة قد أثلج صدرها أن تعلم بسلامة وضع المنظمة المالي عموما، ولكن هذا التحسن شابته مؤشرات تفيد بأن المركز المالي للميزانية العادية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كان أضعف مما كان عليه في التاريخ ذاته من عام ٢٠٠٥ وذلك بالرغم من ازدياد عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة كاملة. ويبدو من تقرير الأمين العام أن هذه الدول الأعضاء التي فرضت سقف الإنفاق أضافت عبئا آخر على مالية المنظمة من خلال امتناعها عن تسديد أنصبتها كاملة وفي حينها.

١٦ - وتابعت كلامها قائلة إن المجموعة ستكون ممتنة للحصول على معلومات أوفى عن نمط إنفاق المنظمة خلال الأشهر الخمسة من العام الحالي وعن المبلغ الذي جرى صرفه حتى تاريخه. وتلتمس المجموعة الحصول على تأكيدات من الأمانة العامة بأن تنفيذ البرامج والأنشطة الممولة من اعتمادات الميزانية العادية لم يجر تأخيرها أو تخفيضها خلال عام ٢٠٠٦. كما تلتمس الحصول على تأكيدات بأنه لم يجر تحويل المبالغ المالية المخصصة للأنشطة المسماة ''غير حيوية'' لتمويل أنشطة أخرى، حيث أن عملا من هذا القبيل سيؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات البرامج والأنشطة التي اعتمدتها الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية لفترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وفي الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وتود المجموعة أن تشدد على أن تحديد أولويات المنظمة هو حق أساسي للدول الأعضاء كما هو وارد في الولايات التشريعية.

١٧ - واستطردت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالمؤشرات الدالة على استمرار تحسن الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين. على إنه مما يدعو إلى القلق أن تلاحظ عدم تسديد نصف الدول الأعضاء لكامل المبالغ المستحقة عليها لإحدى المحكمتين أو لكلتيهما بنهاية عام ٢٠٠٥. وتظل المحكمتان، نتيجة لذلك، في وضع مالي صعب ولربما اضطرتا لمتابعة الممارسة غير السليمة المتمثلة في الاقتراض من اعتمادات عمليات حفظ السلام لتوفير التمويل التكميلي خلال عام ٢٠٠٦.

١٨ - وفيما يتعلق بالمبالغ المستحقة لصالح المساهمين بالمعدات والقوات، قالت السيدة لوك إن المجموعة ترحب بالمؤشرات الدالة على أن الدفعات التي قامت بها الأمانة فاقت الإسقاطات التي أجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٥، مما يخفض الدين المستحق للدول الأعضاء إلى ٦٩٥ مليون دولار. على أن هذا المبلغ لا يزال مرتفعا، ولذا يجب بذل كل الجهود لزيادة خفض المبالغ المستحقة للدول الأعضاء مع الاعتراف بوجود بعض العناصر التي قد تؤثر على قدرة الأمانة على تسديد هذه الديون للدول الأعضاء في حينها.

١٩ - إن المجموعة تود أن تعيد التأكيد على التزامها بالوفاء بالتزاماتها القانونية المتمثلة في تحمل مصاريف المنظمة وفقا للميثاق، وتحث الدول الأعضاء على الانضمام إليها في تسجيل التزامها بالمثل. وعلاوة على ذلك، فإنه في حين تدرك المجموعة ضرورة التعاطف مع الدول الأعضاء التي تعجز مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة صعوبات اقتصادية حقيقية وتفهُّم ظروفها، فإنها تحث كافة الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة في موعدها ودون شروط.

٢٠ - **السيد تورينغتون** (غيانا): تحدث باسم مجموعة ريو فقال إن تقرير الأمين العام يعيدنا إلى الواقع الذي يتعين أن نواجهه وهو أن تحقيق الطموحات المشتركة للدول الأعضاء يتوقف إلى حد كبير على سلامة المنظمة ماليا. ومع أن المركز المالي للمنظمة في نهاية عام ٢٠٠٥ كان بصورة عامة مرضيا تماما، فلا يزال أمامنا الكثير مما يتعين علينا أن نفعله.

٢١ - وقال إن وفاء عدد أكبر من الدول الأعضاء بكامل التزاماتها المالية يسعد مجموعة ريو، على أن تقرير الأمين العام يوضح أن الوضع المالي العام للمنظمة ما زال هشا. ويتيح الجزء الحالي من دورة الجمعية العامة المستأنفة فرصة كبيرة لتحديث نظم الأمم المتحدة وعملياتها ومؤسساتها من خلال تنفيذ إصلاحات شاملة في مجالات متعددة. وينبغي للدول الأعضاء استغلال هذه الفرصة بتأمين حصول المنظمة على الموارد اللازمة بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

٢٢ - وأضاف إن المجموعة تطلب إلى الدول الأعضاء كافة أن تسدد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها، مع تفهمها لعجز بعض الدول النامية عن تسديد ما عليها بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة. ولتحسين الوضع المالي للمنظمة، من الضروري جعل تنفيذ الولايات أكثر فعالية وكفاءة. ومن هنا، يجب مد الأمم المتحدة بموارد مضمونة يمكن التنبؤ بها وعدم تقييد إنفاقها بحدود اصطناعية.

٢٣ - وقال إن التناقص المستمر لفترات التأخير في الدفع للبلدان المشاركة بقوات أمر مشجع. ولكن يتعين على عدد من بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أو بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بذل جهود إضافية لتفادي الحاجة للجوء إلى الاقتراض من البعثات الأخرى.

٢٤ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفد بلاده أحاط علماً بالبيان الذي قدمه المراقب المالي بتاريخ ٢٤ أيار/مايو وجاء فيه أن الحالة المالية للأمم المتحدة بنهاية عام ٢٠٠٥ كانت بشكل عام إيجابية تماما، إلا أنه ما زال أمام الهيئة شوط طويل يجب قطعه لتحقيق السلامة المالية. إن التزام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة أمر أساسي لتحسين الحالة المالية للمنظمة. واليابان، من ناحيتها، ستستمر في بذل كل جهد ممكن في ذلك الصدد. ومن المهم بنفس الدرجة الحفاظ على الانضباط في الميزانية؛ وينبغي للدول الأعضاء بناء على ذلك ممارسة التقدير السليم عند إنشاء ولايات جديدة تترتب عليها آثار مالية، وعند تحديد ما يشكل استخداماً كفؤا وفعالاً للموارد. ولذا فإن المناقشات الجارية المعنية بالإصلاح الإداري واستعراض الولايات أمر حيوي. وأضاف أن وفد بلده سوف يستمر في المشاركة النشطة والبناءة في تلك المساعي القائمة.

٢٥ - **السيد تشو هيون** (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلاده يشعر بالسعادة لرؤية علامات التحسن في الحالة المالية للمنظمة، لاسيما التحسن الذي طرأ على وضعها النقدي في كل المجالات. وإن انخفاض مستوى الاشتراكات غير المسددة للمحكمتين وللميزانية العادية هو أحد التطورات الإيجابية

الأخرى، وأعرب عن أمله في استمرار مستوى الدين المستحق للدول الأعضاء في الانخفاض.

٢٦ - ويظل المستقبل غامضا على الرغم من علامات التحسن تلك. ويرجع الجزء الأكبر من الاشتراكات غير المسددة في كل فئة، كما أشير إليه مرارا في تقرير الأمين العام، إلى عدد صغير من الدول الأعضاء التي تعتمد عليها الأمم المتحدة بشكل خاص. ومن الجدير بالذكر أن سداد الاشتراكات المقررة مسؤولية الدول الأعضاء وأنه لا يمكن للهيئة وضع قرارات الدول الأعضاء موضع التنفيذ إلا عندما تزود بالموارد اللازمة. وأضاف إن وفد بلاده يُعرب عن الأمل في أن تتزايد ثقة جميع الدول الأعضاء مع سير عملية الإصلاح قدما في حسن إنفاق الاشتراكات التي يسددونها.

٢٧ - إن جمهورية كوريا تقر بمسؤوليتها في هذا الصدد. فلم تكن جمهورية كوريا في السابق قادرة على الوفاء بكامل الاشتراكات المقررة عليها بسبب الزيادة السريعة التي حدثت في كل من ميزانية حفظ السلم ونصيب بلادها فيها. إلا أن بلاده وضعت بعد مشاورات بين العديد من الوزارات المعنية خطة للسداد من شأنها السماح لها بمواكبة الاشتراكات في المستقبل مع سداد جميع الاشتراكات غير المدفوعة في عمليات حفظ السلام بنهاية عام ٢٠٠٨. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاماً كاملاً بالتعددية وبالأمم المتحدة، وتنظر إلى مسؤولياتها المالية وغيرها من المسؤوليات تجاه الأمم المتحدة بأقصى قدر من الجدية.

٢٨ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إنه نظرا لوجود عدة عوامل كانت قد أثرت على نقاش اللجنة على مدار الشهور القليلة الماضية، فإن نقاشها الجاري للحالة المالية للمنظمة غير ذي موضوع على الإطلاق. ومن الغريب ألا يذكر المراقب المالي في بيانه المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة أكثر القضايا التي تؤثر على تلك الحالة، ألا وهي سقف الإنفاق الذي فرضته اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بدعم كبير من المملكة المتحدة التي تتصرف بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أوجد مصدرا جديدا للصراع بين الدول الأعضاء يضر باتخاذ القرار من خلال توافق الآراء. وأثار الأمر أيضاً قضايا دستورية وأخرى خطيرة. فأولا، ستكون الدول الأعضاء التي رفضت إزالة سقف الإنفاق تلقائيا بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في موقف المخالف لميثاق الأمم المتحدة. فلقد أقرت الجمعية العامة ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولا يمكن تقييد الوفاء بمصروفات الهيئة دون انتهاك الميثاق.

٢٩ - ثانيا، وبينما سددت حكومته، كحكومات أخرى كثيرة، الاشتراكات المقررة عليها كاملة للمنظمة عن العام كله، فإن الدول الأعضاء التي فرضت سقف الإنفاق لم تسدد الاشتراكات المقررة عليها، وبالتالي فإنه لا يحق لها أن تحدد ما إذا كان بإمكان الأمين العام استخدام الاشتراكات المقررة على حكومة الهند لدى الأمم المتحدة أم لا.

٣٠ - ثالثاً، ترفض حكومته الاعتقاد بأن سقف الإنفاق لن يكون له أثر على عمل المنظمة. وللمرء أن يتساءل إن كان من الممكن للمنظمة العمل بسلاسة ودون توقف من نصف عام إلى النصف الذي يليه، في حالة تقسيم اعتمادات الميزانية إلى أربعة أجزاء متساوية. ولابد للجنة من تناول تلك المسألة؛ وأنه لذلك، يطلب عقد مشاورات غير رسمية بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة.

٣١ - **السيد عبد الرحمن** (ماليزيا): قال إن هناك ضرورة حتمية لتزويد الأمم المتحدة بالتمويل الكافي والثابت والذي يمكن التنبؤ به لضمان كفاءتها وحسن سير أعمالها. وأضاف أن وفد بلاده بالابتهاج لرؤية التطورات الإيجابية في سداد الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. إلا أن الحالة المالية للميزانية العادية

في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كانت أكثر ضعفاً منها في المرحلة نفسها من عام ٢٠٠٥. وأعرب عن أمل ماليزيا الوطيد في أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة للمنظمة بالكامل وفي حينها ودون شروط، بالنظر إلى القيود وعدم التيقن اللذين يكتنفان الحالة المالية الراهنة للمنظمة.

٣٢ - واستطرد يقول إن التحسن في المركز المالي لعمليات حفظ السلم أمر مشجع. ومن الأمور الحيوية توفير الموارد الكافية والأدوات الضرورية لعمليات حفظ السلم بحيث يمكنها الاضطلاع بولاياتها بفاعلية ونجاح. وأعرب عن أمل وفد بلاده في استمرار ما تحقق من تقدم في إيجاد حل للحالة المالية للمحكمتين الدوليتين.

٣٣ - إن النتائج التي خرج بها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شددت على الحاجة إلى تنشيط المنظمة بحيث تتصدى للتحديات العالمية وتستعيد ثقة المجتمع العالمي، واقترحت سلسلة من تدابير الإصلاح الهادفة إلى تزويد المنظمة بالموارد اللازمة. وأضاف أن وفد بلاده يعتقد اعتقادا راسخا بأن الإصلاح عملية آخذة في التطور تدريجيا وينبغي أن تستند إلى الآراء الجماعية لجميع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع مبدأ تساوي السيادة.

٣٤ - وتابع كلامه قائلا إن ماليزيا تعرب عن أملها في ألا يشكل القرار الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بفرض سقف إنفاق مدته ستة أشهر سابقة، وأن تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد ميزانية للمدة المتبقية من فترة السنتين ٢٠٠٦- ٢٠٠٧. ولابد من دراسة كافة القرارات بعناية من أجل تجنب أية عواقب من شأنها زيادة تقويض توافق الآراء بين الدول الأعضاء.

٣٥ - وأضاف إن من الضروري تحقيق الاستقرار والسلامة المالية للأمم المتحدة بغية ضمان الاضطلاع بجميع العمليات داخل الأطر الزمنية المتوقعة وعلى نحو كُفء. ويدرك وفد بلاده الصعوبات التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في تسديد متأخراتها، لكنه يأمل في أن تفي الدول الأعضاء المعنية بالتزاماتها وتسدد متأخراتها دون شروط.

٣٦ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن مستقبل المنظمة لا يزال غامضا على الرغم من تحقيق بعض التحسن على حالتها المالية. وسوف يستعرض وفد بلاده بعناية البيان المتوقع صدوره في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والذي سيوفر بيانات أكيدة حول الحالة الحالية والمستقبلية.

٣٧ - إن سداد الاشتراكات بالكامل وفي حينها بما يتماشى مع القدرة على السداد هو من الالتزامات الرئيسية للدول الأعضاء تجاه الأمم المتحدة ولا يجب استخدامه كورقة مساومة، حتى وإن كان هذا بهدف تحقيق أهداف نبيلة في الظاهر مثل الإصلاح. فلا يمكن لأي سبب من الأسباب تبرير مثل هذه المشروطية. وأضاف أنه يتفق مع ممثل الهند على أن ذلك لا يعتبر غير دستوري فحسب، وإنما ينتهك أيضا حقوق دول مثل باكستان التي سددت اشتراكاتها بالكامل. فليس من الصواب حجز الأموال لإصرار الدول التي لم تقم حتى بسداد اشتراكاتها.

٣٨ - إن المبالغ الضخمة غير المسددة لكل من الميزانية العادية وحسابات حفظ السلم أمر يدعو للانزعاج حقيقة وله تداعيات خطيرة على إنشاء ولايات جديدة وتنفيذ الولايات القائمة. فقد أجبر غياب الدعم المالي المنظمة على اللجوء إلى تدابير طارئة مثل الاقتراض داخليا من حسابات أخرى، وتأجيل دفع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات،كما أنه عرّض البرامج المتعلقة بالتنمية والقضايا الاجتماعية التي تهم عددا كبيرا من الأعضاء للخطر. وقيّد هذا الغياب أيضاً وبشكل خطير قدرة الأمين العام وفريقه على كفالة أداء المهام الموكلة إليهما على نحو فعال، وحال دون تنفيذ الولايات المتفق عليها، لا سيما الولايات ذات

الأولوية بالنسبة للبلدان النامية. وقال إن وفد بلاده يرحب بالمقترحات المبتكرة للأمين العام التي تبغي ضمان سداد الدول التي بدأت دون سبب وجيه في اتباع سياسة احتجاز الاشتراكات المقررة عليها، ويُعرب عن الأمل في أن يتحقق توافق في الآراء بشأن تلك المقترحات.

٣٩ - واستطرد يقول إن المطالبات بالإصلاح ينبغي أن تمضي جنبا إلى جنب مع سداد الاشتراكات في حينها. وإن سياسة المطالبة بالإصلاح مع عدم سداد الاشتراكات المستحقة أمر فيه مفارقة وتناقض. إن المجال الوحيد الذي يتطلب إصلاحا عاجلا وفوريا إنما هو هذا المجال وذلك، من أجل وضع الأمم المتحدة على قاعدة مالية راسخة. فالتركيز على مجالات أخرى يبدو وسيلة بارعة لتجنب القضايا التي تضر بالفعل بالمنظمة وتحول دون تنفيذها للتكليفات التي تهم الجميع. وقال إنه يأمل أن تمضي جهود الإصلاح في ذلك الاتجاه، بدلا من إثارة قضايا خلافية لا تؤدي إلى توصل اللجنة إلى أي نوع من الاتفاق في الآراء.

٤٠ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفد بلاده لم يتمكن من إعداد بيان رسمي لتقديمه في الاجتماع الحالي، وذلك بسبب عوامل خارجية تخرج عن نطاق سيطرته. وطلب بالتالي أن يظل باب مناقشة هذا البند من جدول الأعمال مفتوحاً. وسوف يكون وفد بلاده على استعداد لتقديم بيان رسمي في الأسبوع المقبل.

٤١ - **السيد دروفنيك** (النمسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وردا على البيان الذي قدمه ممثل الهند، فقال إن محدودية سلطة الإنفاق كانت مجرد عامل واحد من عوامل كثيرة ترد في قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٠ بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإن القرار وازن بين مصالح مختلف الدول الأعضاء وأقِر بتوافق الآراء. فلم يمتنع وفد واحد عن الانضمام إلى توافق الآراء، وذلك على حد ما تسعفه ذاكرته. وبالتالي، فإن فكرة أن بعض الدول الأعضاء فرضت محدودية سلطة الإنفاق هي ببساطة فكرة ليست صحيحة.

٤٢ - وقال إن وفد بلاده لديه تحفظات بشأن عقد مشاورات غير رسمية تتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة متى كان لا يعرف ما الذي ستجري مناقشته بالتحديد. فلقد درجت اللجنة لسنوات طويلة على عدم عقد مشاورات غير رسمية حول الموضوع. وأضاف أنه إذا لم تخنه الذاكرة، فقد رفِض طلب مشابه عندما طرِح في اجتماع سابق للمكتب. وربما يكون من المستحسن تنظيم اجتماع للمكتب من أجل مناقشة المسألة، حيث أنه جرى التقدم بطلب جديد لعقد مشاورات غير رسمية.

٤٣ - **السيد محِثّ** (بنغلاديش): قال إن وفد بلاده يرحب بحقيقة أن الحالة المالية للهيئة بنهاية عام ٢٠٠٥ كانت إيجابية بدرجة أو أخرى، غير أنه أحاط أيضا علما بتعليق المراقب المالي بأنه مازال أمام الهيئة شوط طويل يجب قطعه قبل أن تحقق الملاءة المالية الكاملة نتائج مالية سليمة. وأضاف أن بنغلاديش بوصفها دولة دأبت على سداد اشتراكاتها المقررة لكل من الميزانية العادية وحسابات حفظ السلم بالكامل وفي الوقت المحدد، يساورها القلق إزاء الحالة السيئة التي يخلقها عدم سداد الاشتراكات. ويتعين على الدول الأعضاء سداد اشتراكاتها بالكامل وفي حينها ودون شروط، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب الميثاق. غير أنه ينبغي النظر بعين التعاطف من خلال الإجراءات المتبعة إلى الدول التي لا تستطيع مؤقتا الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن نطاق سيطرتها.

٤٤ - أما بالنسبة لعمليات حفظ السلم، فقال إن وفد بلاده يسره أن يرى أن المبلغ الواجب سداده للبلدان المساهمة بقوات قد انخفض. إلا أنه يتوقع حدوث مزيد من التحسن

ويأمل في ألا تزيد ممارسة الاقتراض فيما بين الحسابات من تدهور الأوضاع.

٤٥ - **السيد صن زودونغ** (الصين): قال إنه حان الوقت لمناقشة رفع القيود المفروضة على سلطة الأمين العام في الإنفاق.

٤٦ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إنه يعجب للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالإنابة عن الاتحاد الأوروبي وقال فيه بأنه جرى فرض سقف للإنفاق بناء على رغبة أعرب عنها كامل الأعضاء بالإجماع. فصحيح أنه ورد ذكر سقف الإنفاق في أحد قرارات مجلس الأمن، بيد أن وفد بلاده أوضح أن ذلك كان شرطا فرضته مجموعة صغيرة من البلدان على جميع البلدان الأخرى. ويمكن لممثل النمسا العودة إلى البيانات الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين في بوتراجايا بماليزيا، إذا كان هناك أي شك في هذا الصدد.

٤٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): إذ تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قالت إن الإشارة بشكل انتقائي إلى أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ليس مفيدا. وبالنظر إلى التعليقات الأخرى التي أدلي بها، ترى أنها مضطرة إلى إعادة تأكيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين كما أعرب عنه ممثل جامايكا ورئيس المجموعة السابق عند اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٠ . ففي الجلسة المذكورة (A/60/PV.69) أوضحت المجموعة بما لا يدع مجالا للشك أنها تواجه خيارا صعبا للغاية. وكان بإمكانها عندئذ المطالبة بإجراء تصويت مما كان سيؤدي إلى إدخال الأمم المتحدة في أزمة مالية، لكن ذلك لا يساعد المنظمة أو الجهود الجماعية المبذولة لإصلاحها. لذا قبلت المجموعة في حينه على مضض اقتراح فرض حد أقصى للإنفاق على أن يكون مفهوما، وبالاستناد إلى ضمانات أعطيت بسرية مطلقة، أنّ هذا الحد الأقصى للإنفاق سيُرفع تلقائيا وأنّ المقصود ليس الإضرار بالأمم المتحدة أو إعادة فتح باب النقاش بشأن الميزانية. وكانت جنوب أفريقيا، بصفتها الوطنية، قد ذكرت بوضوح أيضا أنها وجدت نفسها في وضع مؤسف للغاية قررت في سياقه، رغم تحفظات شديدة جدا، عدم المطالبة بإجراء تصويت.

٤٨ - وأضافت أنه يجب تنفيذ قرارات الجمعية العامة كافة، بصرف النظر عن كيفية اعتمادها. والقرار ٢٧٠/٦٠ ينص صراحة على أنّ الأمين العام يحصل على التمويل عندما يقدم طلب بذلك. وعلى حد علم مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا أنّ ذلك يحصل تلقائيا وأنه إجراء غير مسبوق، يحدث مرة واحدة ولن يتكرر. ولما كان القرار وفهم المجموعة له واضحين كل الوضوح، لا يبدو ضروريا في المرحلة الراهنة الشروع في نقاش مستفيض للمسألة.

٤٩ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): قالت إنّ ممثلة جنوب أفريقيا وصفت أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بدقة تامة. والحد الأقصى للإنفاق مسألة حيوية لأي نقاش عن الحالة المالية للمنظمة. ورغم قول ممثلة جنوب أفريقيا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ''قبلت على مضض'' اقتراح فرض حد أقصى للإنفاق، فإن المجموعة قد عارضته مباشرة في الواقع، في نقاشات استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل. وكان بوسع مجموعة الـ ٧٧ والصين التي تضم ١٣٢ دولة المطالبة بإجراء تصويت لمعارضة نص مخالف تماما لروح الميثاق. غير أنها لم تفعل، واعتمد القرار. ومن المهم الإحاطة بأن بإشارة القرار الصريحة إلى أنّ الأمين العام، عندما يقدّم طلبا للحصول على أموال، فإن طلبه سيحظى بالموافقة.

٥٠ - وأحد الأسباب التي تجعل من الضروري معارضة الممارسة المتمثلة في اعتماد مجموعات صغيرة لمقررات

أو ''توصيات متفق عليها'' على النحو المقترح في تقرير الإصلاح الصادر عن الأمين العام (A/60/692) هو أن الالتزام المعطى بشكل سري – والذي مفاده أنّ الحد الأقصى للإنفاق غير مرتبط بالإصلاح وإنما هو رمزي لا أكثر وأن القصد منه لم يكن الإضرار بالمنظمة – قد نقض على الفور في بيانات قدمت في الجلسة العامة. والمقرر قد فرضته عن طريق الابتزاز دول تتحكم في مورد الإنفاق. وكانت المجموعة قد عارضت الحد الأقصى للإنفاق مباشرة وصراحة لكنها لم تسع إلى إجراء تصويت بسبب الضغوط السياسية الكبيرة والحديث عن هدم المنظمة. وقد قدمت المجموعة تنازلات تلك المرة، لكنها لن تفعل ذلك مرة أخرى.

٥١ – وأضافت تقول إنه إذا كان هناك مَن يرغب في الحصول على نسخة من البيان الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين عند اعتماد الجمعية العامة للقرار، فسيكون من دواعي سرورها توفيرها له.

٥٢ – **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): إذ أعلنت أن وفد بلدها يحتفظ بحقه في الحديث عن المسألة في جلسة قادمة، قالت إن ممثل النمسا، عندما تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، كان محقا في قوله إن القرار ٢٤٧/٦٠ قد اعتمد بتوافق الآراء. إضافة إلى ذلك، لا يفهم وفد بلدها الحاجة إلى إجراء مشاورات غير رسمية حول الموضوع في سياق بند جدول الأعمال الحالي لأنه لا يرى ما الذي يمكن تحقيقه من وراء ذلك.

٥٣ – **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفده، تماشيا مع موقفه الذي يلتزمه منذ أمد بعيد، يؤيد كل التأييد طلب ممثل الهند إجراء مناقشات غير رسمية حول الموضوع.

٥٤ – **السيد دروفنيك** (النمسا): قال إن كلامه نُقل خطأ. فهو لم يقل إن تقييد سلطة الإنفاق قد أيدته جميع الدول. وهو يعرف جيدا أن كل بلد أو مجموعة بلدان تؤيد بعض أجزاء القرار أكثر أو أقل من غيرها. وهو يدرك تماما أيضا موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين من المسألة. غير أنّ الفكرة القائلة بأن تحديد سلطة الإنفاق قد فرض ليست بصحيحة. لقد أتى ذلك نتيجة لمحاولة الموازنة بين مصالح مختلفة في القرار، الذي اعتمد بتوافق الآراء.

٥٥ – **السيد حسين** (باكستان): قال إن وفده يؤيد المشاورات غير الرسمية حول الموضوع. وأشار إلى أنّ البيان الثاني الذي أدلى به ممثل النمسا كان أوضح من الأول.

٥٦ – وقد أصابت ممثلتا جامايكا وجنوب أفريقيا في قولهما إن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كان فترة صعبة جدا. وكانت مجموعة الـ ٧٧ والصين، لإظهار حسن نيتها وبناء على طلب الأمين العام، قد وافقت على تدبير مؤقت، لمرة واحدة ولا سابق له، وذلك لتفادي أزمة خطيرة جدا. وكان المتحدث يأمل في أن يشارك الاتحاد الأوروبي على الأقل في ذلك التصوّر للحد الأقصى للإنفاق وفي أنّ الأمين العام عندما يقدّم طلبا للحصول على أموال سيحظى طلبه بالموافقة حسبما يوحي به القرار. بيد أنّ بعض التعليقات المقدمة في الجلسة الحالية توحي بأن المنظمة تسير في اتجاه حالة مالية خطيرة جدا وأنّ الحد الأقصى للإنفاق لم يكن تدبيرا مخصصا يرمي إلى إحلال الثقة بل جزءا من خطة متعمدة من شأنها زعزعة الثقة بين الدول. لذا ستكون الدول أكثر حذرا في المستقبل إزاء الموافقة على اقتراحات غير مقبولة بالنسبة لها، ولن تصدق بسهولة ضمانات لا ترافقها التدابير المناسبة. وأعرب المتحدث عن أمله في أنّ اللجنة، عندما يحين الأوان، ستوافق على طلب الأمين العام صرف الأموال الباقية دون أيّ شروط إضافية لا تؤدي إلا إلى تقويض نمط العمل المعتاد للجمعية العامة.

٥٧ – **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفدها أيّد طلب إبقاء بند جدول الأعمال مفتوحا للمناقشة وأنه سيدلي ببيان

رسمي عن الموضوع في جلسة مقبلة. ولاحظت أنّ البيان الثاني لممثل النمسا قد عدّل البيان الأول وأنّ على الوفود بالتالي التركيز على هذا البيان الثاني. ورحّبت بعرض وفد جامايكا تعميم البيان المقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في نهاية مفاوضات الميزانية في أواخر عام ٢٠٠٥ لأن ذلك من شأنه المساعدة في وضع النقاش في الإطار المناسب.

٥٨ - وأضافت قائلة إن وفدها يشاطر ممثل الهند المشاعر التي أعرب عنها والتي أيّدها عدة متحدثين قبلها. وحذرت بشدة من مغبة إجراء نقاشات سرية في مجموعات صغيرة لأن ذلك يتمخض عنه دائما عدة صيغ مما حدث بالفعل ويؤدي إلى مناقشات كتلك التي تجري في الجلسة الحالية. وعليه يجب أن تتوقف هذه الممارسة وخليق بكل دولة عضو أن تكون قادرة على التكلم بالأصالة عن نفسها.

٥٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إنه لا يرغب في تكرار موقف وفده مرة أخرى. فمحضر جلسة السنة الماضية متوافر لمن يريد الإطلاع عليه. والنقاش الحالي، الذي يبدو واضحا أنه سيستغرق وقتا طويلا، ليس نقاشا بناء نظرا للجو غير الملائم السائد في اللجنة. ولئن كان الحوار مهما، فإن على الوفود السعي إلى إقامة أفضل حوار ممكن.

٦٠ - **السيد مازمودار** (الهند): قال إن حسن التخاطب والتعامل كان على الدوام من صفات اللجنة. وهو بالتالي يريد تحذير ممثل النمسا بلطف إلى اختيار كلماته.

٦١ - وأضاف قائلا إن ممثل النمسا حاول جاهدا الدفاع عما لا يُدافَع عنه؛ لكن بياني مندوبتي نيجيريا وجامايكا وبيان مندوبة جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بيانات غنية عن الشرح. وممثل اليابان محق في حديثه عن الحاجة إلى الحوار. وهو يأمل بإخلاص في ألا يكون ذلك ''حوار طرشان'' كما يحصل الآن.

٦٢ - **السيد النجار** (مصر): قال إن من المهم أن تناقش اللجنة الحد الأقصى للإنفاق. صحيح أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٢٤٧/٦٠ بتوافق الآراء، لكن هذا التوافق تم التوصل إليه تحت ضغوط قاهرة. وأعرب عن سروره أن الجمعية العامة، بمقتضى نص القرار، يمكنها بناء على طلب الأمين العام أن تزيل الحد الأقصى للإنفاق، بتوافق الآراء أيضا. والسؤال الحقيقي ليس معرفة ما إذا كان هذا الحد الأقصى سيُزال، بل متى يحين الوقت المناسب لذلك. ولا يمكن للجنة أن تنتظر حتى اللحظة الأخيرة لمناقشة المسألة. وقد كان عدد من الوفود، بما فيها وفده، أعرب عن رغبته في الإدلاء ببيانات عن الموضوع بصورة رسمية. لذا يجب أن يظل هذا البند مفتوحا وأن يُنظر جديا في طلب عقد مشاورات غير رسمية حول هذا البند.

٦٣ - **السيد ساتش** (المراقب المالي): قال إن الأمانة العامة، وكامل الأعضاء في اعتقاده، يؤيدون تماما المشاعر المعرب عنها في الاجتماع الوزاري الخاص لمجموعة الـ ٧٧ حيث كان المشاركون قد أكدوا ضرورة العمل لتفادي وقوع الأمم المتحدة في أزمة. غير أن مسألة سلطة الإنفاق التي حولها الأمين العام ليست وثيقة الصلة بالبند قيد النظر. وهذه المسألة ستناقَش تحت البند ١٢٤ من جدول الأعمال: ''الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''، نظرا لأن قرار الجمعية العامة الحد من سلطة الأمين العام للإنفاق كان قد اتخذ في سياق القرار ٢٤٧/٦٠ ألف الخاص بميزانية فترة السنتين. ففي الفقرة ٣ من القرار المذكور، تأذن الجمعية العامة للأمين العام، مع الالتزام بالإجراءات المتبعة بشأن التحديد السنوي للأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، بالإنفاق من شريحة أولى، لا تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار، كإجراء استثنائي. وبغية ضمان توافر الموارد لتنفيذ البرامج، تتصرف الجمعية العامة بناء على طلب من الأمين العام، في الوقت المناسب، لإنفاق الأموال المتبقية.

٦٤ - وترصد الأمانة العامة عن كثب شديد في هذا السياق الحالة المالية للأمم المتحدة. وأضاف إنه قد أحاط علما باهتمام الأعضاء بالحصول على معلومات إضافية عن نمط الإنفاق خلال الأشهر الخمسة الماضية. وهذه البيانات غير متيسرة حاليا للمنظمة ككل. غير أن الأمانة العامة قد تدارست البيانات التي بحوزتها بعناية شديدة وخلصت، استنادا إلى نمط الإنفاق أثناء الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٦، إلى أن الموارد المتوفرة، وفقا لأحكام القرار ٢٤٧/٦٠ ألف كافية لسد احتياجات المنظمة حتى نهاية حزيران/يونيه والجزء الأول من تموز/يوليه. وستسعى الأمانة العامة جاهدة لتحديث بيانات الإنفاق الخاصة بالأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٦ في أسرع وقت ممكن. ويُفترض أن تتوافر الأرقام النهائية في وقت لاحق من الشهر الحالي، وسيكون لدى الأمانة العامة عندئذ أساس متين لتقديرات الإنفاق الخاصة بشهر حزيران/يونيه. وسيصدر عندها تقرير للدول الأعضاء وستتخذ التوصية اللازمة بشأن الموارد. ويؤمل في أن تعود المنظمة عندئذ إلى اتباع نهج في الرقابة المالية أقرب إلى الطابع المألوف.

٦٥ - وتابع كلامه قائلا إن أحد الوفود كان قد طلب تأكيدات للاطمئنان إلى عدم تأجيل أو تقليص أي برنامج ممول من الميزانية العادية في عام ٢٠٠٦. والرقابة المالية تنطوي على تحديات أكبر على مدى فترة ٦ أشهر منها على مدى فترة ١٢ شهرا. رغم ذلك، من الممكن ومن الملائم رصد الإنفاق بعناية. والأمانة العامة، عن طريق تحديد البرامج التي تنفق بسرعة أكبر من المتوسط وتلك التي تنفق بسرعة أقل، تمكنت من تفادي الاضطرار إلى إجراء تحويلات من مصروفات غير أساسية إلى مصروفات أساسية وتمكنت من أداء العمليات العادية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ ضمن الإطار الذي حدده القرار ٢٤٧/٦٠ ألف.

٦٦ - وشدد المتكلم على أن الحد الأقصى للإنفاق، رغم كونه قيدا على عمل المنظمة بكفاءة، ليس أكثر القيود التي تواجه الأمانة العامة صرامة لأنّ بالإمكان رفعه بقرار من الجمعية العامة. والقيد الحقيقي هو عدم توافر تيسر السيولة النقدية، فالمنظمة لا يمكن أن تنفق ما لا تملكه. ولقد تجاوزت الأنصبة المقررة في الميزانية وغير المسددة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ما مقداره ١,٢ بليون دولار، كما ورد في الوثيقة A/60/427/Add.1. ولن يكفي إزالة الحد الأقصى للإنفاق بحد ذاته لحل المشاكل المالية للمنظمة. فحل هذه المشاكل يقتضي تسديد الأنصبة بكاملها وفي حينها. وقد بلغت الموارد النقدية للميزانية العادية في نهاية نيسان/أبريل ٣٨٠ مليون دولار. وهذا يكفي لأكثر بقليل من شهري إنفاق. إضافة إلى ذلك، يحتوي صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص احتياجات تبلغ جملتها ٣١٧ مليون دولار، مما يسمح بتغطية مصروفات المنظمة حتى بداية أيلول/سبتمبر.

٦٧ - إن مسألة الأنصبة غير المسددة يجب معالجتها. بل إنها محور نقاشات البند ١٢٦ من جدول الأعمال ''تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة''. ولا يعني ذلك أن مسألة الحد الأقصى للإنفاق ليست هامة. غير أن هذه المسألة سيُنظر فيها تحت بند جدول الأعمال ١٢٤ في وقت لاحق من الشهر الحالي عندما تتوافر جميع المعلومات المتصلة بها.

٦٨ - **السيد سيزونو** (بنن): قال، بوصفه نائب رئيس اللجنة، إن المعلومات التي قدمها ممثل النمسا بخصوص اجتماع المكتب مؤخرا معلومات تعوزها الدقة. فلم يقرر المكتب في أي وقت من الأوقات عدم عقد مشاورات غير رسمية بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

٦٩ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إن المراقب المالي كان فيما يبدو جاداً عندما كان يؤكد على عدم وجود أي علاقة لمسألة سقف الإنفاق بالحالة المالية للأمم المتحدة. إلا أن وفد

بلاده يظل على قناعته بالحاجة لمناقشة القضية، ولن يكون لديه أي اعتراض إذا ما رغبت اللجنة في النظر في البندين ١٢٤ و ١٢٦ من جدول الأعمال سوياً.

٧٠ - **السيد النجار** (مصر): قال إنه من غير المقبول أن يدلي موظفو الأمانة العامة بتصريحات تتعلق بقرارات تتخذها الدول الأعضاء وتتعلق بحقها السيادي في مناقشة أية قضية في أي وقت. وإن وفد بلاده يرغب في مناقشة مسألة سقف الإنفاق وسوف يناقشها بالفعل بغض النظر عما إذا كان هذا يروق لهؤلاء الموظفين وعما إذا كانوا يفضلون الانحياز لطرف ضد آخر. ويتعين مع ذلك على الأمانة العامة الالتزام بمبادئ النزاهة والحياد. ولقد ذكر المراقب المالي أن سقف الإنفاق هو قضية لا وجود لها. ويود وفد بلاده أن تؤكد الأمانة العامة كتابياً أن الأمر كذلك. فإذا كانت المشكلة المالية الحقيقية التي تواجه المنظمة هي بالفعل عدم سداد الاشتراكات المقررة، فإنه يتعين على اللجنة النظر في الأمر واتخاذ قرار بشأنه. ودعا الأمانة العامة في النهاية إلى تقديم ردود كتابية ضمن إطار رسمي على الأسئلة التي طرحتها مجموعة السبعة والسبعين والصين.

٧١ - **السيد دروفنيك** (النمسا): قال إنه نادم على إساءة اختياره للكلمات فيما سبق وإنه يثق في إمكانية إحلال الروح المهنية التي تؤدي اللجنة في المعتاد عملها في إطارها.

٧٢ - **السيد ساش** (المراقب المالي): أعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأنه من غير المقبول على الإطلاق لمسؤول في الأمانة العامة تقديم اقتراحات بشأن المسائل التي يمكن للجنة أن تناقشها أو لا تناقشها. إلا أنه لم يقدم مثل هذا الاقتراح. فقد سعى في ملاحظاته السابقة إلى تفسير السبب وراء عدم تناول مسألة سقف الإنفاق في التقرير المعروض على اللجنة. وهو لم يستخدم عبارة ”قضية لا وجود لها“، ولكنه ذكر بدلاً من ذلك أن المنظمة تواجه مشكلتين ماليتين متمايزتين - هما قلة النقد المتوفر، وسقف الإنفاق - تتعلق كل منهما ببند مستقل من بنود جدول الأعمال. فبينما يخضع السقف للمعالجة التشريعية، فإن مشكلة الأنصبة غير المسددة لا تخضع لذلك. وهذه مسألة هامة لا بد من وضعها في الحسبان عند النظر في العافية المالية للأمم المتحدة.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/60/645 وA/60/653 و Corr.1، و Corr.2، و A/60/852)

٧٣ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قدمت تقرير الأداء الخاص بميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/645) وميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ (A/60/653، و Corr.1، و Corr.2). وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت ما مقداره ٨٢١,٩ مليون دولار لتغطية نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وبلغ إجمالي النفقات عن تلك الفترة ٧٤٠,٩ مليون دولار، مخلفاً رصيداً غير مربوط قدره ٨١ مليون دولار. ويُعزى الإنفاق الذي يقل عن الرقم المسقط إلى انخفاض احتياجات النقل الجوي، نظراً لعدم استخدام إحدى الطائرات العمودية (أو الهليكوبتر) واستمرار سوء الجو لفترة طويلة؛ وشراء حصص الإعاشة بأقل من المبلغ المدرج في الميزانية، ونشر المعدات المملوكة للوحدات قبل الموعد المتوقع، مع تحميل تكلفتها على الفترة المالية السابقة؛ وارتفاع معدلات الشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين نظراً لحالات التأخير في التوظيف؛ وانخفاض الاحتياجات من وقود المولدات واستئجار الأماكن؛ وانخفاض استهلاك الوقود بسبب استخدام المركبات لمسافات أقل مما كان مدرجاً بالميزانية نتيجة لتعرض الطرق للدمار خلال موسم الأمطار.

٧٤ - وأضاف أن الاقتراح الوارد في التقرير بشأن معالجة الرصيد غير المربوط يحتاج إلى تعديل في ضوء أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٠ بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتمويلها. وبناء على ذلك، سوف يبين مشروع القرار المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المبلغ الذي يقيد لحساب الدول الأعضاء وقدره ١٠٨,٣ مليون دولار، بطريقة تحددها الجمعية العامة، ويشمل رصيداً غير مربوط قدره ٨١ مليون دولار وإيرادات أخرى قدرها ٢٧,٣ مليون دولار.

٧٥ - وواصل كلامه قائلاً إن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/653، و Corr.1، و Corr.2)، بلغت ٧١٦,٨ مليون دولار، وتمثل انخفاضا قدره ٥,٦ مليون دولار أو ٨ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. ويعزى هذا في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات الواردة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، بسبب ترك الأماكن التي كانت استؤجرت لغرض التحضير للانتخابات، وانخفاض الاحتياجات الخاصة باقتناء المركبات.

٧٦ - وواصل كلامه قائلاً إن الفقرة ٣٢ من التقرير تشير إلى الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها. ولكن في ضوء أحكام القرار ٢٥٥/٦٠ بشأن التزامات تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، سوف يبين مشروع القرار المتعلق بتمويل البعثة استبعاد اعتماد يعادل ٤ في المائة من مجموع صافي المرتبات من المبلغ المخصص لذلك تحت بند التكاليف العامة للموظفين وذلك من المبلغ الذي سيعتمد من أجل الإنفاق على البعثة خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٧٧ - **السيد أبراجيفسكي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، عند تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة بالموضوع (A/60/852)، إن اللجنة أوصت بتخفيض بسيط في الميزانية المقترحة للبعثة خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مشيراً إلى طلب بإنشاء وظيفة موظف قانوني برتبة ف-٣. وأضاف إن اللجنة الاستشارية تُعرب عن قلقها بشأن التعامل مع الوظائف التي تموَّل من المساعدة المؤقتة العامة في مقترح الميزانية. وأما فيما يخص المشاريع ذات الأثر السريع، فترى اللجنة أنه يجب تخفيض التكاليف العامة إلى الحد الأدنى، وذلك تمشياً مع الغرض الأصلي لهذه الأنواع من المشاريع. وتطلب اللجنة، تحقيقاً لهذا الغرض، مراجعة عدد الوظائف في وحدة المشاريع ذات الأثر السريع ومستواها، وبذل الجهود من أجل إيجاد شركاء للتنفيذ، بما في ذلك على الصعيد المحلي، من أجل المشاركة في تحمل تكاليف إدارة المشاريع.

٧٨ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فأشارت إلى أن المجموعة تولي اهتماماً كبيراً للبعثة. إلا أنه ليس بوسعها لسوء الحظ اتخاذ موقف في الوقت الراهن بخصوص أي من التوصيات التي قدِّمت في تقرير اللجنة الاستشارية، نظراً لعدم إتاحة الوقت الكافي لها للنظر فيها. لذا فإنها تحتفظ بحق الرجوع إلى البند، بما في ذلك من خلال بيان رسمي أمام اللجنة.

٧٩ - لاحظت السيدة أودو، بعد إلقاء نظرة سريعة على التقرير، بعض القضايا التي كانت المجموعة الأفريقية لترغب في مناقشتها والتي ستقوم بتسليط الضوء عليها في مشاورات غير رسمية. وأكدت مجدداً موقف المجموعة الأصلي الذي جاء في الاجتماع الـ ٥٢ للجنة، والقائل بوجوب أن يكون التنفيذ الناجح لمرحلة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والطريقة التي تواصل بها البعثة عملها مثالاً تحتذي به البعثات الأخرى، لا سيما بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٨٠ - وأضافت أن المجموعة تحيط علماً أيضا بالتحويل المقترح لبعض الوظائف كما أوصي به التقرير، بالإضافة إلى الآراء القوية التي أعرب عنها نائب رئيس اللجنة الاستشارية بشأن تمويل المشاريع ذات الأثر السريع. وسوف تعطي المجموعة رأيها بشأن هذه المسائل وغيرها في مناسبة لاحقة.

٨١ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فأعربت عن دعم البعثة القوي لما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أنشطة. وقالت إنها سوف تبذل كل ما في وسعها من جهد خلال المفاوضات الحالية لضمان تلقي البعثة للدعم الكافي. وأضافت أن البعثة تقف على منعطف بالغ الأهمية من عملياتها، وأن المجموعة لن تدعم أية قرارات قد يكون لها أثر سلبي على عمل البعثة بصورة فعالة. وأشارت إلى أن المجموعة تحتفظ أيضاً بحق الإعراب عن موقفها بشأن التعليقات التي تُدلي بها اللجنة الاستشارية إما في مشاورات غير رسمية أو في اجتماع رسمي.

٨٢ - أما فيما يتصل بالمسائل الإجرائية، فيمكن للمجموعة كإجراء استثنائي الموافقة على الاقتراح باستئناف المشاورات غير الرسمية على أساس أن تتاح الفرصة للوفود لتقديم بيانات تتعلق بالبعثة في سياق رسمي. ويتعين فضلاً عن ذلك وضع الحاجة لمنح الوفود وقتا كافيا للنظر في التقارير المعنية في الاعتبار عند عقد الاجتماعات مستقبلا.

٨٣ - **السيد سينا** (البرازيل): أيد البيان الذي أدلت به ممثلة نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية قائلاً إن وفد بلاده يود أيضاً الاحتفاظ بالحق في بيان موقفه تجاه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والتي يدعمها تماماً. وأضاف أن الفرصة لم تسنح بالقدر الكافي أمام وفد بلاده للنظر في التوصيات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية، على الرغم من إثارة التقرير لبعض التساؤلات. وأردف أن ثمة حاجة لمزيد من المعلومات، على سبيل المثال عن التوصيات المتعلقة بالمشاريع ذات الأثر السريع. وأن للبند قيد البحث آثاره على صورة الأمم المتحدة وهو بند له أهميته في نجاح بعثات أخرى.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/60/681 و Corr.1 و Add.1 و A/60/682 و A/60/699 و A/60/700 و A/60/711 و A/60/713 و A/60/715 و A/60/717 و A/60/720 و Add.1 و A/60/727 و A/60/787 و A/60/807 و A/60/856)

٨٤ - **السيد كاريا** (مدير شعبة الحسابات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قدّم معلومات إضافية طلبتها الوفود بخصوص تقصي المنظمة للحقائق في الادعاءات بوجود مخالفات في مجال المشتريات. وفيما يتعلق بتضارب المصالح الممكن عندما كان المراقب المالي مسؤولا عن المشتريات، قال إنّ من الممكن حدوث تضارب في أوساط المراقبة كلما اشترك الشخص الذي يقترح إجراء ما في الموافقة اللاحقة على الخطوات الإدارية لتنفيذ ذلك الإجراء. لذا، في الحالات التي يطلب فيها المراقب المالي اتخاذ إجراءات شراء، لا ينبغي أن توجّه لجنة المقر للعقود، إليه، أيّ توصيات متصلة بذلك الموضوع. وبناء على ذلك، لم يقر المراقب المالي ولا ينبغي له أن يقر أيا من توصيات تلك اللجنة الخاصة بطلبات الشراء الصادرة عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وهذه السياسة تصون استقلال دور اللجنة في الدورة الشرائية. كما أنها تسري على أيّ طلبات شراء يجريها أحد كبار موظفي المشتريات، بصرف النظر عما إذا كان ذلك الشخص الذي يتصرف بتلك الصفة هو الأمين العام المساعد في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أو في مكتب خدمات الدعم المركزية.

٨٥ - وبخصوص الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذ التوصيات في التقرير الذي أعدته شركة ديلوات الاستشارية ذات المسؤولية المحدودة (Deloitte Consulting LLP)، كانت إدارة دائرة المشتريات قد اتخذت بالفعل عددا من الإجراءات التي رأى المستشارون أنها تستدعي انتباها فوريا. وأدرجت تلك التدابير بالكامل في التقرير القادم عن المشتريات الذي سيقدَّم إلى اللجنة لاحقا في حزيران/يونيه.

٨٦ - وقد طرح سؤال عن العلاقة بين دراسة ديلوات وقرار الجمعية العام ٢٨٨/٥٩ وعن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذه. ولم تكن مراجعة الضوابط الداخلية التي أجريت بشأن دائرة المشتريات متصلة بهذا القرار. وستفصَّل في تقرير المشتريات الآنف الذكر التدابير التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ القرار ٢٨٨/٥٩.

٨٧ - وقدِّم طلب إحصاءات عن عقود مقر الأمم المتحدة التي نشبت بشأنها في السنوات القليلة الماضية نزاعات ألحقت بالمنظمة خسائر مالية. ويجري جمع معلومات عن النزاعات المتعلقة بالعقود بمساعدة مكتب الشؤون القانونية وستتوفر في الوقت المناسب. وعلى السؤال عن الجهة التي أمرت بإجراء فرادى الدراسات المتعلقة بالمشتريات، أجيب بأن جميع هذه الدراسات التي أمرت بإجرائها الأمانة العامة طُلبت تحت سلطة الأمين العام.

٨٨ - وسأل أحد الوفود الأمانة العامة إن كانت قد وردت إشارة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة إلى أية نتائج تم التوصل إليها عن عمليات احتيال في دائرة المشتريات. وطالب أيضا بتوضيح العلاقة بين استنتاجات تلك اللجنة والتحقيق الحالي. وتظهر الإشارات إلى المخالفات في مجال المشتريات في التقارير المؤقتة المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ . فقد تبين أن اختيار المتعاقدين لم يخضع للقواعد المالية والتنافسية السارية وأنه كان هناك انتهاكات منتظمة لإجراءات الشراء المقررة، وممارسات مجحفة وقصور في توثيق عمليات صنع القرار بالشكل السليم؛ وقد أدرجت تلك الاستنتاجات في الصفحات ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٠٩ و ١١٠ من التقرير المؤقت المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك، ورد في الصفحة ٧٢ من التقرير المؤقت المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ أنّ السيد ياكوفييف كان قد طلب رشوة. والعلاقة بين استنتاجات لجنة التحقيق المستقلة والتحقيق الحالي هي أنّ التحقيق بوشر بعد اعتراف السيد ياكوفييف بذنبه، هذا الاعتراف الذي نتج عن تحقيق جنائي يستند إلى أدلة وفرها تقرير اللجنة.

٨٩ - وفيما يتعلق بالسؤال عن تعليقات كبار الموظفين التي تميل إلى النيل من الأمم المتحدة، يصعب تقييم الضرر الذي لحق بسمعة المنظمة موضوعيا لأن المسألة، في العديد من جوانبها، مسألة وجهة نظر. ولا يمكن على أية حال تحديد المسؤولية عن الضرر قبل اكتمال التحقيقات الجارية.

٩٠ - وفيما يتعلق بنوع المعلومات التي طلبتها الأمانة العامة من الدول الأعضاء، طلب المحققون معلومات من أطراف عديدة من بينها الدول الأعضاء وسلطات إنفاذ القانون لديها. وحثت الأمانة العامة الدول الأعضاء على تقاسم المعلومات معها لأنها تُدرك إلى أيّ حد يمكن لهذا التعاون أن يكون أساسيا ومفيدا.

٩١ - وتابع كلامه قائلا إنه قد طُرح سؤال عن سبب قيام وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية زعما بنقل مسؤولية المخالفات في مجال المشتريات من إدارة عمليات حفظ السلام إلى مكتب خدمات الدعم المركزية والأمين العام المساعد في هذا المكتب. لم تنقل أيّ مسؤولية وأيّ تحديد لهذه المسؤولية يتعين أن ينتظر نتائج التحقيقات. كذلك، لم يوجَّه اللوم إلى أحد ولم يخضع أحد لتدابير تأديبية.

٩٢ - وقد طُلب من الأمانة العامة توفير تفاصيل عن طلبات محددة لموظفين إضافيين قدمتها دائرة المشتريات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ولفترات سابقة ترجع إلى عام ٢٠٠٠. ورغم أن الدائرة طلبت ٥ وظائف إضافية في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فإن الجمعية العامة وافقت على وظيفة واحدة. في الوقت نفسه، طلبت أقسام أخرى في إدارة الشؤون الإدارية ٢٦ وظيفة إضافية ووافقت الجمعية العامة على ٩ وظائف من أصل الوظائف العشر التي عرضت عليها للموافقة. وبالنسبة للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ طلبت دائرة المشتريات ٤ وظائف وافقت عليها جميعا إدارة الشؤون الإدارية لكن الجمعية العامة لم توافق على أيّ منها. وكانت الدائرة قد طلبت ٢٥ وظيفة للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ أيدت إدارة الشؤون الإدارية ٣ منها لكن الجمعية العامة لم توافق على أيّ منها أيضا.

٩٣ - وثمة سؤال آخر عن سبب التماس المراقب المالي عروضا من شركات استشارية تربطها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقات طوية الأمد. كان الهدف من ذلك اتخاذ ترتيبات لقيام خبراء في المشتريات بإجراء دراسة عن المنظومات. ولم تشتمل تلك الدراسة لا على مراجعة حسابات ولا على تحقيق، وبوصفها هذا لم تقع ضمن نطاق اختصاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولا مجلس مراجعي الحسابات. والشركات التي أدرجت في القائمة القصيرة هي أكسنتشر (Accenture)، وآرثر دي. ليتل السويدية (Arthur D. Little) وديلوات الاستشارية (Deloitte Consulting).

٩٤ - فيما يتعلق بحالة تقرير ديلوات، سيتم توفير تحليل أشمل لحالة التوصيات الواردة في التقرير المذكور وذلك في التقرير الشامل عن المشتريات الذي سيقدَّم إلى الجمعية العامة في المستقبل القريب. وطُرح سؤال عن إمكان تزويد اللجنة بنسخة من آراء الأمين العام المساعد في مكتب خدمات الدعم المركزية بشأن تقرير ديلوات. غير أن هذا الأمر غير ممكن لأن تعليقات إدارة الشؤون الإدارية سبق أنّ قدمت إلى ديلوات.

٩٥ - أما بشأن ما إذا كانت دراسة ديلوات عن المشتريات هي الدراسة الوحيدة عن هذا الموضوع، فإنها الدراسة الوحيدة التي نظرت بتعمق في الضوابط الداخلية بدائرة المشتريات. ذلك أن دراسة المشتريات التي أجراها المعهد الوطني للمشتريات الحكومية لم تركز على الضوابط الداخلية.

٩٦ - وفيما يتعلق بأسباب استخدام تقرير ديلوات كنقطة مرجعية فهي أنه أكمل وأحدث مراجعة متوفرة للضوابط الداخلية في دائرة المشتريات. ولما كانت ديلوات قد عالجت بالتحديد الضوابط الداخلية، فإن استخدام استنتاجاتها كمعيار لزيادة تحسين تلك الضوابط في دائرة المشتريات يُعتبر استراتيجية حصيفة لتدبر المخاطر.

٩٧ - أما دراسة ديلوات عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، فقد أمرت الأمانة العامة بإجرائها على إثر مطالبات عديدة من الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بضرورة إجراء مراجعة خارجية لشعبة الحسابات. وقد جرى توسيع نطاق الدراسة ليشمل المكتب بأكمله لأن مثل ذلك الاستعراض الخارجي لم يكن قد أجري لسنوات عديدة. وقد جرى التماس عروض تنافسية بموجب القواعد والإجراءات السارية. ولا تدخل هذه الدراسة ضمن نطاق اختصاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو مجلس مراجعي الحسابات لأن طلب اللجنة الاستشارية كان متعلقا بدراسة خارجية.

٩٨ - وأخيرا، لفت المتكلم الانتباه إلى المعلومات الإضافية التحريرية التي تقدم أجوبة والصادرة عن لجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات.

٩٩ - **السيد كنوتسن** (الموظف المسؤول عن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، مكتب خدمات الرقابة الداخلية): قال إن المكتب سيزود اللجنة بتحديث شامل للتوصيات التي كان قد قدّمها بشأن مراجعة الأداء الإداري لإدارة عمليات حفظ السلام. وكانت هذه المراجعة مفيدة في التركيز على الأدوار التي يمكن للرقابة الاضطلاع بها في تحسين عمل المنظمة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها.

١٠٠- وكان بعض الوفود قد طرح أسئلة جعلت من الضروري إجراء نقاش جدي وصريح لأدوار الإدارة والمراجعة الداخلية للحسابات ومجلس مراجعي الحسابات وهيئات المراجعة الخارجية الأخرى في تحسين البيئة العامة للمراقبة الداخلية في الأمانة العامة. وقد جرى الطعن في بعض استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وطرائقه خلال النقاش. ولم يوافق المكتب على التعليقات التي شككت في الكفاءة المهنية لأعمال المراجعة التي قام بها وخصوصا المراجعة الشاملة لحسابات إدارة عمليات حفظ السلام.

١٠١- وقد اعتمد مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع هيئات أخرى المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة، إطار الممارسات المهني لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين وأساليب عمله. ومن المعايير المحددة في الإطار المذكور ضرورة تمتع مراجعي الحسابات الداخليين بالاستقلالية والموضوعية عند أداء عملهم. وقد امتثل المكتب امتثالا تاما لهذا المعيار عند قيامه بمراجعة الأداء الإداري لإدارة عمليات حفظ السلام.

١٠٢- وتابع كلامه قائلا إنه كانت هناك بعض التساؤلات عن دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييم الضوابط الداخلية في المجالات التي جرى مراجعتها. فجميع مهام المراجعة تشمل مراجعة للضوابط الداخلية في المجالات التي روجع أداؤها. وتُحاط الإدارة بشكل روتيني بأيّ مواطن ضعف تُكتشف في تلك الضوابط لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

١٠٣- وكان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد شدد في نقاشات مع كبار مسؤولي الإدارة بالأمم المتحدة على أنّ إصلاح النظام المالي والقواعد المالية لتلائم ظروف خاصة لعمليات حفظ السلام ليس له ما يبرره لأن هذا النظام وهذه القواعد توفر المبادئ اللازمة والإطار اللازم للشفافية والمساءلة دون استبعاد المرونة عند الحاجة.

١٠٤- **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إنه يود مراجعة الإجابات المطولة التي قدمتها الأمانة العامة والعودة إليها في تاريخ لاحق. فهو يريد التأكد مما إذا كانت جميع المسائل قد عولجت بشكل واف. إذ يبدو أنّ بعضها ربما يكون قد أغفل.

١٠٥- وأضاف يقول إن المعلومات التحريرية الإضافية تُشير إلى أنّ جلسة إعلامية قد عقدت بشأن تقرير ديلوات بُعيد صدوره. ولسوء الحظ، عُقدت تلك الجلسة الإعلامية في وقت واحد مع اجتماع هام آخر. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن قد أتيحت للجنة فرصة تحليل ما انتهى إليه التقرير من نتائج بالشكل السليم. ولقد أشارت المعلومات الإضافية إلى أنّ الإدارة قد نفذت بالفعل عددا من التوصيات التي كانت تستدعي اهتماما فوريا. وسأل المتكلم عن ماهية تلك التوصيات وعلى أيّ أساس اعتبرت عاجلة. وأضاف أن الإجابة على السؤال عن إمكان تزويد اللجنة بنسخة من الآراء التي أعرب عنها الأمين العام المساعد في مكتب خدمات الدعم المركزية بشأن تقرير ديلوات قد تركته في حيرة من أمره. وقال إنه لم ير أي صلة بين التعليقات التي قدمتها إدارة الشؤون الإدارية لشركة ديلوات وبين مسألة

ما إذا كانت آراء الأمين العام المساعد قد نقلت أيضا إلى تلك الشركة.

١٠٦- **السيد كاريا** (مدير شعبة الحسابات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال إن في تقرير ديلوات حوالي ١٤ استنتاجا مفصلا. وقد صُنِّف بعض تلك الاستنتاجات على أنه يقتضي التنفيذ فورا، وبعضها الآخر على أنه يقتضي التنفيذ على الأمدين المتوسط والطويل. ويتضمن التقرير الذي يجري تحضيره والذي سيقدم قريبا للجنة كامل التفاصيل عن تلك الاستنتاجات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.